Journal Of the Iraqia University (73-10) August (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م وتطبيقاته على الوحدات الإدارية في ولاية بغداد عام ١٨٦٩م

أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري
كرار حيدر كاظم جبار
جامعة القادسية /كلية التربية / قسم التاريخ
Sami.nadhem@qu.edu.iq kh5656630@gmail.com

الملخص:

صدر قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م في إطار الإصلاحات المعروفة باسم "التنظيمات العثمانية"، بهدف إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية وتحسين كفاءة الحكم المحلي في الدولة العثمانية. جاء هذا القانون استجابةً للحاجة إلى ضبط الإدارة المحلية وتقليص نفوذ الزعامات المحلية وتحقيق مركزية أقوى. نص القانون على تقسيم الدولة إلى ولايات، وكل ولاية إلى سناجق (ألوية)، ثم إلى أقضية، فإلى نواحي وقرى. كما تم تحديد آليات تعيين الولاة، وصلاحياتهم، وهيكلة المجالس المحلية، التي شملت ممثلين عن الأهالي، ما يعكس محاولة لإشراك السكان في الإدارة المحلية.في عام ١٨٦٩م، تم تطبيق هذا القانون على ولاية بغداد، وهي من أهم الولايات في العراق العثماني، لما لها من موقع استراتيجي وأهمية اقتصادية وسياسية. أدّى تطبيق القانون إلى إعادة تنظيم الهيكل الإداري للولاية، إذ أصبحت بغداد مركزاً لولاية تضم عدة ألوية مثل كركوك والموصل والبصرة (لاحقاً أصبحت مستقلة). كما تم تأسيس مجالس إدارية على مستويات مختلفة، وفرض القانون إجراءات جديدة للجباية والضرائب، وتنظيم الجيش والخدمات العامة، بما فيها الأمن والتعليم.أبرز نتائج هذا التطبيق تمثلت في تقوية سلطة الدولة المركزية على حساب الزعامات القبلية والمحلية، وتوسيع نفوذ الإدارة العثمانية في الأقاليم. ومع ذلك، واجه تطبيق القانون تحديات، منها ضعف البنية التحتية وصعوبة الرقابة على المناطق النائية، مما أدى أحياناً إلى تفاوت في فعالية التنفيذ. رغم هذه التحديات، شكّل قانون ١٨٦٤ خطوة مهمة نحو تحديث الدولة العثمانية، وتجسد في تجربة ولاية بغداد نموذجاً لإعادة هيكلة الإدارة العثمانية في الولايات العربية.الكلمات المفتاحية:قانون الولايات العثماني ،التنظيمات العثمانية ،ولاية بغداد ،الإدارة العثمانية ،الإصلاح الإداري

المقدمة:

يتناول هذا البحث دراسة قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام ١٨٦٤م والذي تأخر تطبيقه في الولايات العراقية حتى تولي مدحت باشا إدارة ولاية بغداد في إطار جهود الدولة العثمانية لتوطيد السلطة المركزية على ولاياتها وفي محاولة لإجبار العشائر العراقية على الاستقرار وممارسة الزراعة. ودراسة الوحدات الإدارية في الولايات العراقية قبل صدور هذا القانون، ودراسة الوحدات الإدارية في الولايات العراقية في عهد والي بغداد مدحت باشا. وتابع البحث التغييرات الإدارية التي شهدتها الولايات العراقية من رفع أو إنزال لدرجة الولاية إداريا.ًتألف البحث من ثلاثة محاور كان الأول منها درس قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م، وجاء المحور الثاني بعنوان الوحدات الإدارية في الولايات العراقية قبل عام ١٨٦٤م، بينما كان المحور الثالث عن الوحدات الإدارية في ولاية بغداد بعد تطبيق قانون الولايات من قبل الوالي مدحت باشا. تكمن أهمية البحث في اعتماده على مصادر متنوعة أهمها وثائق الارشيف العثماني غير منشورة والوثائق العثمانية المنشورة وهي الحوليات العثمانية التي تمثلت بسالنامات الدولة العثمانية العامة، التي ورد فيها الولايات العراقية الثلاث ، وتكمن أهمية تلك السالنامات في إعطائها معلومات عن الأوضاع الإدارية للولايات العراقية، فضلا عن مصادر أخرى متنوعة، يمكن للقارئ الكريم مراجعتها في قائمة المصادر والمراجع .

المحور الأول: قانون الولايات لعام ١٨٦٤م.

سعت الدولة العثمانية لمعالجة التحديات الإدارية التي كانت تواجهها ، وطرحت بعض الحلول الجديدة بإشراف الصدر الأعظم فؤاد باشا(١٨١٥-١٨٦٩م) [١]، الذي كان يؤمن، منذ مدة طويلة، بضرورة إصلاح الجهاز الإداري للإيالات العثمانية [٢]. وقد توصل إلى أن من الضروري منح الولاة صلاحيات أوسع، تتيح لهم التعامل في حالات الطوارئ بصورة مباشرة دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في إسطنبول، على أن ترسل إلى الباب العالي فقط القضايا بالغة الأهمية. وقد استند هذا التوجه إلى مبدأ السرعة في الأداء الإداري وتخفيف العبء عن الحكومة في إسطنبول، بما يتيح لها التركيز على القضايا الكبرى، دون أن تُعطّلها المسائل اليومية التي تخص الإيالات [٣]، وانطلاقا من هذا التصور، طرح فؤاد باشا مشروعه لإصدار قانون جديد لتنظيم إدارة الإيالات، يُعيد هيكلتها على أسس أكثر مرونة وفاعلية[٤].صدر قانون الولايات في ٨ تشرين الثاني ١٨٦٤م ، وأشترك في وضعه فؤاد باشا ومدحت باشا (١٨٢٢- ١٨٨٣م)[٥]، الذى تولى إدارة ولاية الطونة[٦]، وقام بتطبيق أصول هذا القانون فيها[٧]، وصيغ هذا القانون في (٧٨) مادة[٨]، وقسمت هذه على أبواب وفصول ، وسنتحدث عن المواد التي لها علاقة بالتقسيمات الإدارية من هذا القانون وهي المواد الخمس الأولى ، وقد جاء في ديباجة القانون ما نصه [٩]إن قطعات الممالك المحروسة السلطانية المتعددة تقسم إلى دوائر متعددة بالنظر إلى مقاطعات الألوية، وكل دائرة تسمى ولاية.المادة الاولى : كل دائرة تكون إدارتها العمومية محولة الى الهيئة الإدارية المعينة في المواد الاتية وهذه الإدارة مقرها في مركز واحد .المادة الثانية : كل دائرة (ولاية) مع السنجق (اللواء) الذي توجد به الإدارة المركزية سوية تقسم إلى ألوية في كل سنجق منها تكون إدارة متصرفية واحدة، والمدينة التي هي رأس اللواء تكون مقراً.المادة الثالثة : كل سنجق يقسم إلى أقضية متعددة، كل قضاء منها قائممقامية [١٠]، واحدة والقصبة الرئيسة لكل قضاء تكون مقراً للقائممقام.المادة الرابعة : كل قضاء يقسم إلى قرى وتكون في كل إدارة بلدية والدوائر الصغرى الحاصلة من اجتماع بعض القرى لا يمكن أن تكون قضاء مستقلاً بحسب الموقع فتدار إلحاقاً إلى قضاء آخر وتعتبر نواحي.

المادة الخامسة: كل خمسين بيتاً لا أقل من القصبات والمدائن يعتبر محلة واحدة، وكل محلة تكون بحكم قرية واحدة[١١]وقد سار قانون الولايات على النمط الفرنسي في إدارة الولايات ، مع تعديل طفيف على النظام الإداري الفرنسي القائم على أساس جغرافي[١٢]، مع منح والي الولاية حرية أكبر في التصرف من تلك التي منحها لمثيله القانون الفرنسي ، ووفق هذا القانون قسمت إيالات الدولة العثمانية التي كان يتراوح عددها بين (٣٢) إلى (٤٠) إيالة [١٣]، إلى وحدات إدارية أكبر بلغ مجموعها (٢٧) ولاية [١٤]،على رأس كل ولاية منها (والي)، وتنقسم كل ولاية بدورها إلى وحدات أصغر تعرف بـ (السنجق)[١٥]، يحكم كل سنجق منها من قبل (متصرف)، وهذه السنجق تنقسم أيضاً إلى (أقضية) كل قضاء منها تحت رئاسة موظف إداري يدعى (القائممقام) ، ويتكون القضاء من مجموعة من (النواحي) يديره (مدير الناحية)، والقرى لكل قرية منها (مختار) أو(مختاران) بحسب عدد نفوس القرية [١٦]. بموجب هذا القانون أنيطت أمور الولاية الملكية (المدنية) والمالية والضابطة وإجراءات الأحكام الحقوقية الى الوالي المعين بموجب إرادة سنية. أما القائممقام فيعين من قبل الحكومة المركزية في مركز الولاية التي تكون مسؤولة أيضاً عن تعيين رؤساء دوائر مركز الولاية الذين تتبع دوائرهم الوزارات المختصة في العاصمة، وتكون لهؤلاء مسؤولية مشتركة تجاه والي الولاية والوزارة التي يتبعونها في اسطنبول ، أما المختار فينتخب من قبل السكان المحليين وفق طريقة خاصة حددها القانون ،هذا التقسيم لم يكن جديدا ، لكن الجديد هو أن الدولة أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولاياتها فضمت ولايات أخرى وشكلت ولايات جديدة [١٧].

المحور الثاني: الوحدات الإدارية في الولايات العراقية قبل عام ١٨٦٤م.

حاولت أيران ، كجزء من سياستها الخارجية التي استمرت عدة قرون ، الاستفادة من المواقف الضعيفة للدولة العثمانية. في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبعد هزيمة القوات العثمانية أمام قوات محمد علي باشا [١٨]، أرسلت ايران مبعوثها إلى إسطنبول، تجرأ المبعوث على عرض المساعدة العسكرية الايرانية مقابل أن تكون بغداد ضمن التبعية الايرانية . ألا أن هذا الأمر لم يكن مقبولاً، وكذلك عرضوا دفع الأموال مقابل ذلك[١٩].في عام ١٨٣١م، قررت الدولة العثمانية القضاء على حكم المماليك في العراق ،ضمن الاصلاحات العثمانية بفرض الحكم المركزي . أرسل السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) [٢٠]، حملة عسكرية اسند قيادتها الى والي إيالة حلب [٢١] ، علي رضا أللاظ[٢٢]، الذي نجح في القضاء على المماليك وإعادة بغداد الى الحكم العثماني المباشر[٢٣]، عندما وصلت الأخبار والأوامر الحكومية الى أهالي البصرة و كركوك ، المتعلقة بإقالة داود باشا [٢٤]، واستبداله بعلي رضا باشا ، رحبوا بها بفرح كبيرة[٢٥].دخلت التقسيمات الادارية للإيالات العراقية مرحلة جديدة بعد القرار الذي أصدره السلطان محمود الثاني بالقضاء على الأمارات المحلية في عدد من الإيالات العراقية كان بمقدمتهم المماليك عام ١٨٣١م ، والجليليين [٢٦]، عام ١٨٣٤ م ، والأمارة السورانية [٢٧]، في راوندوز عام ١٨٣٦ م ،الأمارة البهدينانية [٢٨]، في العمادية عام ١٨٤١م، والأمارة البابانية [٢٩]، عام ١٨٥٠ م ، فصار العراق يتألف من إيالتين رئيسيتين هما بغداد والموصل في عام ١٨٣٥م [٣٠].كانت الدولة العثمانية سائرة بالتنظيم الاداري في إدارتها الداخلية على نمط الاقطاع فكانت البلاد مقسمة الى إيالات وكان يحكم كل إيالة والي يتصرف في شؤونها الإدارية والمالية والعسكرية، وتقسم

الايالات الى وحدات ادارية اصغر تعرف بالسنجق، وحاكمها يعرف بالسنجق بك[٣١].مما تجدر الاشارة اليه ان النظام الاداري العثماني ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظامين الحربي والاقطاعي في الدولة العثمانية[٣٢]، الذي استمر فيها حتى تم الغاؤه في منتصف القرن التاسع عشر أبان عهد التنظيمات نتيجة لعجزة وانحلاله[٣٣].أما التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد بعد عودتها للحكم العثماني المباشر فقد اتسمت بعدم الثبات والوضوح، إذ تم تقسيم الإيالة إلى عدة ألوية (سناجق) وضمت عدد من الاقضية، وكثيراً ما كان يتم نقل ألوية من إيالة إلى إيالة أخرى، أو يستحدث لواء ويضاف إلى ألوية الإيالة. كما كانت الأقضية كثيراً ما تنقل من لواء إلى آخر. وكانت الوحدات الإدارية من الألوية والاقضية تمنح عن طريق (التزام)[٣٤] ، إلى وجهاء المدن وشيوخ العشائر المتنفذين ولم يكن لها توصيفات إدارية معينة، وكانت إيالة بغداد أحدى إيالات السالیانه [٣٥]، إذ قسمت الإيالات العثمانية إلى قسمين الأول هو إيالات تدار على وفق النظام الإقطاعي، أي (التيمار)[٣٦] ، وأطلق عليها (تيمارلي إيالت)، أما الثانية، فكانت تعرف باسم (سالیانة لي إيالت)، وقد سمحت الحكومة العثمانية لإيالة بغداد أن تحتفظ في خزانتها بما يفيض من وارداتها بعد دفع ما كفلت به خزينة اسطنبول من مبالغ سنوية ليتسنى للوالي صرفها في تقوية الإيالة لمواجهة التحديات الداخلية والهجمات الخارجية[٣٧].أما الاجزاء الداخلية الإيالات العراقية التي لم تدخلها التقسيمات الإدارية العثمانية هذه بسبب حداثة تطبيقها خلال المدة(١٨٣١-١٨٦٩) فكان بعضها يعرف بالقصبات، وبعضها الآخر يدعى بالمقاطعات. وكانت هذه تحكم من قبل أشخاص متنفذين من أبنائها، والذين كانوا يدفعون مبالغ سنوية معينة إلى حكومة بغداد، كنوع من أنواع (الإقطاع) أو (الالتزام) اللذين كانا سائدين في الدولة العثمانية منذ عهودها المبكرة[٣٨].كان سكان بعض تلك المناطق العشائرية يقعون تحت رحمة هؤلاء الشيوخ أو سواهم من الملتزمين بسبب هذه السياسة . إذ كانوا يستخدمون أساليب متعددة من أجل جمع أكبر مقدار من المال على حساب السكان ومعيشتهم ، وكان بعض شيوخ العشائر مستعدون للتعاون مع حكومة الإيالة ضد أي تمرد حتى لو كان من قبل أبناء جلدتهم بهدف كسب رضاها للحفاظ على نفوذهم لمدة أطول من الزمن[٣٩].بعد منتصف القرن التاسع عشر، بذلت الحكومة العثمانية في بغداد جهود كبيرة من أجل تقليص نفوذ الرؤساء والشيوخ في المدن والمناطق العشائرية [٤٠]، بسبب سيطرة بعض رؤساء العشائر على بعض المناطق الواقعة بين بغداد والبصرة، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية الى الغاء بعض الألوية من الناحية الادارية [٤١].أما الحدود الادارية لإيالة بغداد حينما تكون الموصل والبصرة إيالتين مستقلتين، فكانت تحدها إيالة الموصل من الشمال، وإيران من الشرق، وإيالة البصرة من الجنوب، وبادية الشام من الجنوب الغربي، ومن ورائها إيالتا الشام وحلب. أما من الشمال الغربي فيحد إيالة بغداد لواء دير الزور [٤٢].قررت الدولة العثمانية في عام ١٨٥١م إقامة إدارة موحدة وموسعة ضمن اصلاح الخطة العراقية، وذلك بعد المباشرة بتطبيق الإصلاحات في مختلف مرافق الدولة العثمانية ، وكانت التقسيمات الإدارية في إيالة بغداد عام ١٨٥١م، على النحو الآتي[٤٣].جدول رقم (1)التقسيمات الإدارية في إيالة بغداد عام ١٨٥١م

ت	اللواء	الوحدات الادارية
١	لواء بغداد	بغداد، أعظمية ، كاظمية ، محمودية ، أبو غريب عقرقوف ، شواطية ، رضوانية، رحمانية، اسكندرية.
٢	لواء سامراء	سامراء، تكريت ، أمام دور ، دجيل ، زبيد.
٣	لواء خانقين	قزرلباط مع قولاي ، زاوية ، بنكدرة ، طائفة بأجلان ، محلان.
٤	لواء كربلاء	كربلاء ، حسينية ، رحالية ، شفانيهة ، مسيب ، نجف الاشرف.
٥	لواء الدليم	عانة ، حديثة ، هيت ، كبسة ، الدليم مع قلعة الرمادي رواة.

٦	لواء بدرة	بدرة ، حسان ، مندلي ، قرانية ، ديشخ طور ، باتية ، كوت العمارة ، عشيرة قره اولوش ، قبيلة بني لام ، خراسان ، بعقوبة ، خالص ، حويدر ، هارونية ، خرنا باد ، عمرانية ، حربيينية ، مهرود.
٧	لواء الديوانية	الحلة ، الهندية ، صغارة ، ديوانية مع قبيلة خزاعل ، شامية ، عوينة ، جديدة ، طهمازية ، محاويل ، نيل ، نهر شاة ، ابوكليك ، ويستية ، علاج قناقية ، الهاشمية ، جربوعية ، بنشية ، برسان .
٨	لواء سماوة	سماوة ، قبيلة بني حكيم ، قبيلة الظفير ، قبيلة المُنْتَفِك.
٩	لواء البصرة	بصرة ، كردلان ، مقاطعة شط دعبجي مع بور سراجية ، حمدانية وسيحان ، دواسر ، يهودية ، زين جزاير توارين ، مصطفاغية ، لافيه العين ، الزبير .
١٠	لواء السليمانية	سليمانية مع سرچنار ، عشيرة مندمى ، قرة طاغ ، زرد يا باد ، محال دهلو ، نام ديكر ، دلو محال زند ، زنكنة ، شيخان ، داودة ، بازيان مع جمال ، نورة ، عشيرة هموند ، پيرحياتى ، چيا سبز ، سرچنار ، كلنا عاج ، قصروق مع كرد ، خبر جيق ، قلعة سيوكة ، نام ديكر ، سيف الدين ، اغجة لر ، عسكر ، عشيرة اسماعيل ، عزيزى ، سيور ، طاش مع نواحي مركة – يردر مع عشيرت منكور – ما مش ، رمك شينك ، قلا لة مع ماوت ، سيول الان ، سرا ، ميرآباد ، شهر با زار مع قرة جولان ، بركوة ، سروجك ، قزلجة مع طراطور، جفتان يتخوين الْعَنْبَرُ ، عَلَوْجَة مع وارماوا ، نام ديكر خرم آباد ، شميران مع شيخ ميدان ، عشيرة جاقر.
١٢	لواء راوندز	راوندز مع نواحي روست ، روندوك ، شيكو ، سرجيان كورة ، ديرة ، در اريان ، حرير، ناحية سد دوكان ، ناحيه بالك ، عشيرة سرجة .
١٣	لواء زنكا باد	قصبة كفري ، رنكا باد ، طوز خرماتي ، قرة دية .

١٤	لواء كركوك	كركوك ، قرة حسن ، كوك دير ، شوان ، تازة خورماتي ، داقوق ، نام ديكر ، طارق ، بشير ، جباري كل ، قلقا تلو افتخار ، التون كوبرى ، ملحة ، أربيل ، باليان كوئى بوكدة ، خرابة مع صا تو قلعة ، شيخان ، رود خانة مع در بند ، كردي مع چنارة ، خلكان مع حضران ، خيرون عشيرة سين ، آكو ، خوشناو ، قبيلة العيد بلباس ،عشيرتي ايلرندن زردى ، پيران مع بيتون ، طاقو ، شاور بشت كري ، مير محمدى ، ميريوسفى ، سكتان ، سقلاوة.

كما كانت تتبع إيالة بغداد في تلك المدة أيضاً وحدات إدارية تعرف كل واحدة منها باسم (متسلمية) [٤٤]، وكانت البصرة أهم (متسلمية) تابعة لإيالة بغداد خلال المدة (١٨٣١ ١٨٦٩م)، عدا الاعوام (١٨٥٠ – ١٨٥٤م) التي صارت خلالها البصرة إيالة مستقلة عن إيالة بغداد [٤٥]، كما كانت الموصل تسمى بـ (المتصرفية) أو (السنجقية) بعد أن تبعت إيالة بغداد منذ عام ١٨٥٢م ، عدا بضع أعوام تقع بين عام (١٨٦١ – ١٨٦٧) كانت خلالها تسمى بـ (القائممقامية) [٤٦]بعد عام ١٨٦١م ، حكم البصرة على مستوى متصرفية مرة أخرى. وعليه تم وضع الموصل وشهرزور والبصرة تحت إدارة إيالة بغداد. وبعد هذا القرار، صدرت الأوامر إلى الجهات المعنية وأبلغتهم بأن على إيالات المناطق المعنيين الرجوع إلى بغداد في الشؤون المالية والعسكرية، وأن تتم الأمور بشكل مشترك [٤٧]. والواقع فانه من الصعوبة وضع حدود دقيقة لإيالات بغداد، والموصل، والبصرة وشهرزور لعدة أسباب، في مقدمتها تناقض المصادر التاريخية وتضاربها بشأن حدود هذه الايالات والويتها، والتغييرات التي حصلت على حدود الإيالات نفسها بسبب نقل بعض الألوية إلى إيالة أخرى، أو زيادة عددها في الإيالة الواحدة [٤٨].

المحور الثالث: الوحدات الإدارية في ولاية بغداد بعد تطبيق قانون الولايات من قبل الوالي مدحت باشا.

بصدور قانون الولايات لعام ١٨٦٤م، أعادت الدولة العثمانية تشكيل الايالات الى وحدات إدارية أكبر أطلق عليها اسم (الولايات)، وقد بدء تطبيق القانون الجديد بالكامل في ولاية بغداد من قبل الوالي مدحت باشا في أوائل عام ١٨٦٩م، وعلى الرغم من ان بغداد كانت جزءًا من الدولة العثمانية لعدة قرون، إلا ان الإصلاحات الإدارية الإقليمية التي تم تطبيقها في قلب الدولة العثمانية وصلت إلى ولاية بغداد في وقت متأخر نسبيًا. وعندما تم توسيع قانون الولايات ليشمل ولاية بغداد لم يطرأ أي تغيير جذري على تقسيماتها الإدارية حتى عهد الوالي مدحت باشا الذي كان له دور بارز في توسيع الحدود الإدارية في الولايات العراقية على حساب المناطق القبلية [٤٩] ، وبناءً على ذلك قلص مدحت باشا عدد ألوية ولاية بغداد من أربعة عشر لواء[٥٠] ، إلى عشرة الوية وكانت التقسيمات الإدارية لولاية بغداد في عام ١٨٦٩م على النحو الاتي [٥١] جدول رقم (2)التقسيمات الإدارية في ولاية بغداد عام ١٨٦٩م

الولاية	اللواء	القضاء	الناحية
بغداد	بغداد	خراسان	شهربان [٥٢]
		خانقين	قزلرباط [٥٣] ، بنكدرة
		الكاظمية	–
		سامراء	تكريت
		عنة	القائم ، حديثة ، جبة آلوس

		العزيزية	–
		الكوت	بدرة
		الخالص	–
		مندلي	–
	السليمانية	السليمانية (المركز)	سرجنار
		كلعنبر	قزلجة ، سروجك
		بازيان	قلعة سيكو
		راوندوز	بشدر
		ميركة	سورداش
		قرة داغ	سنكاو ، زنكنة ، كرم
		شهر بازار	–
		عشائر الجاف	–
	الدليم	الدليم (المركز)	الرمادي ، هيت ، الصقلاوية ، كبيسة
	الديوانية	الديوانية (المركز)	الدغاره ، أل بدير
		الشامية	الشنافية
		السماوة	أبو جوارير
		الحلة	–
	العمارة	العماره (المركز)	علي الشرقي ، علي الغربي
	المنتفك	الشطرة	–
		سوق الشيوخ	–
	شهرزور	راوندوز	حرير ، دير، بيادوست [٥٤]
		كوي سنجق	–
		رانية	–
		اربيل	–
	كربلاء	كربلاء (المركز)	الرحالية ، الحسينية ، المسيب ، شفاثة
		النجف الاشرف	–
		الهندية	–

	الموصل	الموصل (المركز)	تلكيف ، القوش ، بعشيقة ، العشائر السبع
		العمادية	العمادية (المركز) ، داودية ، زير، ريكان ، نيروه
		زاخو	–
		عقرة	–
		سنجار	–
		دهوك	–
	البصرة	البصرة (المركز)	أبو الخصيب – قرنة – الفاو– شط العرب– الهارثة – الزبير

كان الهدف من صدور قانون الولايات لعام ١٨٦٤ م ، هو لتنظيم عملية اشتراك الأهالي بالتعاون مع السلطات العثمانية والهيئات الإدارية المختلفة في إدارة أمور البلاد[٥٥]، صار مدحت باشا واليا على ولاية بغداد التي وصلها في ٣٠ نيسان ١٨٦٩م[٥٦]، وكان من بين أهم أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات ، ففي ١٧ أيار من نفس العام بعث رسائل إلى القنصليات الأجنبية في بغداد يعلمها بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والتقسيمات الإدارية في ولاية بغداد وفق ذلك القانون[٥٧]. وعلى إثر قرار مدحت باشا بتنفيذ قانون الولاية الجديد، كانت أولى الخطوات في المجال الاداري هو دمج الولايات العراقية الثلاثة في ولاية واحدة هي ولاية بغداد[٥٨]. ومن أجل السيطرة على المناطق القبلية ، والذي كان يمثل أمراً بالغ الأهمية في أحلال المواطنة العثمانية محل النزعة القبلية.

الخاتمة

١ – ركز البحث على مدة زمنية مهمة في تاريخ العراق الحديث وهي تطبيق قانون الولايات العمومية لعام ١٨٦٤م ،أذ جرى خلال هذه المدة إعادة هيكلة الخارطة الإدارية للولايات العراقية عندما دمجت الولايات العراقية في ولاية واحدة.

٢ – تغيير التسلسل الاداري للإيالات العراقية حسب القوانين والانظمة الصادرة من الباب العالي وذلك تبعا لمصلحه الدولة العثمانية والتحديات الخارجية .

٣ – قبل صدور قانون الولايات العمومية عام ١٨٦٤م لم يكن هناك ملامح واضحة للتقسيمات الإدارية في الإيالة ولكن بعد صدور هذا القانون أستبدل كلمة (الإيالة) ب (الولاية) إذ جاء هذا القانون بشيء من التفصيل . فقسمت الولاية بموجبة الى (سناجق ، أقضية ، نواحي ، قرى) . وأعطى هذا القانون شكلا محدد للوحدة الإدارية المعروفة باسم (الناحية) بعد أن أهملها ذلك القانون السابق.

٤ – أسهمت عدت عوامل منها (جغرافية واجتماعية واقتصادية ودينية وسياسية) في تغير درجة الوحدات الإدارية أو تغير مراكزها الإدارية.

٥ – مثلت رغبة بعض الولاة المقتدرين في ولاية بغداد أمثال محمد نامق باشا ومدحت باشا في فرضا إدارة مركزية موحدة، وخلال فترة حكمهم أصبحت الولايات العراقية ولاية واحدة ، وهي ولاية بغداد والسبب هو من أجل الهيمنة وحفض الأمن والنظام وإدخال إيرادات مالية إضافية للولاية.

٦ – كانت مدة حكم الولاة العثمانيين قصيرة لا تتجاوز العامين في أغلب الاحيان، والسبب في ذلك هو الفساد الإداري مما أدى الى انعدام الثقة بين السلطان العثماني والولاة ، كان لهذا الجانب أثاره سلبية ، أسهم الى حدا ما في التأثير على التقسيمات الإدارية وتغير درجة الوحدة الإدارية وحدودها.

قائمة المصادر:

اولا : الوثائق العثمانية غير المنشورة (المحفوظة في الأرشيف العثماني في إسطنبول):

1. BOA, HH.37560,20.
2. BOA,I.MMS.23,1005.
3. BOA,A.MKT.NZD.422,17.
4. BOA,A.MKT.UM.515,76.
5. BOA,A.MKT. UM. 559,65.
6. BOA, HH, No: 22645.

7. BOA,BEO.25,245.

ثانيا: الوثائق العثمانية المنشورة

١. الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، ج ١، المطبعة الأدبية، بيروت ، ١٨٨٤م.

٢. سالنامة الدولة العثمانية العمومية ، دفعة ٢٣ ، دار الطباعة العامرة ، ١٢٨٥هـ .

٣. سالنامة الدولة العثمانية العمومية ، دفعة ٢٤ ، دار الطباعة العامرة ، ١٢٨٦هـ .

ثالثا : جريدة الزوراء

١. الزوراء ، العدد ١ ،١٠ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

٢. الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

رابعا : الدراسات الجامعية

١. محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ – ١٨٧٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩

٢. محمد عصفور سلمان ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨م ، أطروحة دكتوره غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٣. رنا عبد الجبار حسين الزهيري ، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ (١٨٣١-١٨٤٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٤. نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ .

٥ . نيزك سعيد عبد الكريم ، الإدارة العثمانية في إيالة بغداد ١٨٣١-١٨٦٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.

خامسا : الكتب العربية والمعربة

١. يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي، مدحت باشا حياته – مذكراته – محاكمته، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ٢٠٠٢.

٢. علاء موسى كاظم نورس ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥.

٣. باقر امين الورد ، بغداد خلفاؤها – ولاتها – ملوكها – رؤساؤها منذ تأسيسها عام ٧٦٢-١٩٨٤م ، بغداد .

٤. عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهد العثماني مدة الحكم المحلي (١٧٢٦-١٨٣٤م)، مطبعة الآداب، النجف الاشرف ، ١٩٧٥.

٥. كاميران عبد الصمد الدوسكي ، كوردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بيروت، ٢٠٠٦.

٦. محفوظ العباسي، أمارة بهدينان العباسية الموصل، ١٩٦٩م .

٧. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٨. عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد الثماني (١٥٣٤-١٩١٨م) دراسة تاريخية وثائقية ، المكتبة الحيدرية ، ٢٠٠٥ .

٩. عماد احمد الجواهري ، النظام الاقطاعي في الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج٤ ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل .

١٠. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٠.

١١. صالح سعداوي صالح ، مصطلحات التاريخ العثماني ،ج١، دار الملك عبد العزيز، الرياض ، ٢٠١٦.

١٢. انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر ، قدمت له وعلقت عليه سمر بهلوان، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

١٣. أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، إسطنبول، ١٩٩٩.

١٤. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩١ .

١٥. خالد التميمي ، جعفر ابو التمن ، دار الورق ، دمشق ، ١٩٩٦ .

١٦. علي آل بازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، تحقيق و مراجعة عماد عبد السلام رؤوف ، شركة مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٩١.

١٧. خليل ساحل اوغلي ، من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني ،إسطنبول ، ٢٠٠٠ .

١٨. يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والآثار وخطط بغداد ، القسم الثاني، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ، ١٩٥٥.

١٩. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، 2002 .

٢٠. برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة إلى العربية قاسم عبده قاسم وسامية محمد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، القاهرة ، ٢٠١٦.

٢١. سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٠ .

٢٢. فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٢٣. عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، مصر ، ١٩٦٩.

٢٤. محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٦.

٢٥. زياد محمد الصميدعي وجمال فلاح الكيلاني، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب ،٢٠١٣.

٢٦. سامي ناظم حسين المنصوري ، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الادارية العربية في الوثائق العثمانية ١٨٦٤–١٩١٨ م ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٨ .

سادسا : الكتب باللغات الأجنبية

1. Ebubekir Ceylan,Ottoman Centralization and Modernization in the Province of Baghdad 1831-1872, Boğaziçi Üniversitesi, Doktora Tezi, İstanbul 2006.
2. Mustafa GENÇOĞLU ،1864 ve 1871 Vilayet Nizamnamelerine Göre Osmanlı Taşra İdaresinde Yeniden Yapılanma, Edebiyat Fakültesi Tarih Bölümü, Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi .
3. Çadırcı,Musa(1985)Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Ülke Yönetimi , Tanzimattan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi, I.cilt, İletişim Yayınları, Istanbul.
4. Fahir Armaoğlu, 19.Yüzyıl Siyasi Tarihi (1789-1914),TTK, Ankara 1997.
5. İlber Ortaylı, İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı, İstanbul 2001.
6. Davison, Roderie. Reform In The Ottoman Empire (1856 – 1876).

سابعا : البحوث والمقالات

١ . ابراهيم خليل أحمد ، أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و العقد الأول من القرن العشرين ، أداب الرافدين ، العدد ٧،١٥ تشرين الأول ١٩٧٦.

٢ . محمد البشير رازقي ، وصية الصدر الأعظم (السابق) فؤاد باشا للسلطان عبد العزيز الأول وهواجس الحداثة ، مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، العدد (٦)، ٢٠٢١ .

هوامش البحث

(١) فؤاد باشا : أبن عزت أفندي كشجي زاده ولد في إسطنبول عام ١٨١٥م، تربى في بيت يملئه الشعراء. وقد أتقن منذ صغره نظم الشعر واشتهر أمره بين الناس . وقد نفي مع اله بأمر من السلطان محمود الثاني . وتعلم في مدرسة قلعة السرايا لمدة أربعة أعوام ، تعلم فيها مهنة الطب ، وتولى وظيفة طبيب في عسكر البحرية، ثم قلدته الدولة وظيفة ترجمان في ديوان الترجمات ، ودرس عددًا من اللغات الأجنبية و العلوم السياسية حيث تميز بين أقرانه، واختارته الدولة في عام ١٨٤٠م لمرافقة شكيب أفندي إلى لندن في وظيفة باش كاتب سر السفارة، ثم رقي إلى رتبة ثاني مترجم في الباب العالي ثم إلى رتبة مدير ديوان الترجمات، وقلّد رئاسة مجلس التنظيمات الخيرية، ثم عينه السلطان عبدالعزيز في رتبة الصدارة العظمى ، ثمّ تقلّد وزارة الخارجية إلى تشرين الأول ١٨٦٨م، ثم توفي بعد مدة قصيرة من ذلك في عام ١٨٦٩م . ينظر: محمد البشير رازقي ،

وصية الصدر الأعظم (السابق) فؤاد باشا للسلطان عبد العزيز الأول وهواجس الحداثة ، مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، العدد (٦)، ٢٠٢١ ، ص ١١١-١١٢.

(٢) محمد عصفور سلمان ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ - ١٩٠٨م ، أطروحة دكتوره غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩.

(٤)Fahir Armaoğlu, 19.Yüzyıl Siyasi Tarihi (1789-1914),TTK, Ankara 1997,p. 268; Ortaylı, İlber En Uzun Yüzyılı, İstanbul 2001, p. 154. İmparatorluğun

(٥) مدحت باشا : ولد في إسطنبول ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة، ثم والياً على نيش في بلغاريا، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤ م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ - ١٨٧٢م) . شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي لعام ١٨٧٦م ، عُين والياً في سوريا للمدة (١٨٧٩ - ١٨٨٠م)، ثم والياً على أيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦م) التي أتهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣م. ينظر : يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٨.

(٦) الطونة : وهي أول ولاية تشكل لتجربة تطبيق النظام الولايات لعام ١٨٦٤م، وذلك لأنها كبيرة الحجم من الناحية الجغرافية ، كانت معزولة أيضا عن بقية أرضي الدولة العثمانية بسبب سلسلة جبال البلقان ، وتم تعين مدحت باشا رئيساً للولاية المشكلة حديث ، خلال مدة ولايته القصيرة، من أجل تنظيم الوضع المضطرب فيها . ينظر:

Davison, Roderie. Reform In The Ottoman Empire (1856 - 1876)p. 151.

(٧) انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر ، قدمت له وعلقت عليه سمر بهلوان، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٦٢-١٦٥ . برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة إلى العربية قاسم عبده قاسم وسامية محمد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، القاهرة ، ٢٠١٦، ص ١٥١.

(٨) Davis on, op. cit., pp187-188.

(٩) الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، ج ١، المطبعة الأدبية، بيروت ، ١٨٨٤م ، ص ٣٨٢.

(١٠) قائمقام : هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، مثل قائممقام الصدارة وقائممقام إسطنبول، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية. ينظر : سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٠، ص ١٧٠ .

(١١) الدستور، المصدر السابق ، ص ٣٨٢.

(١٢)Çadırcı,Musa(1985)Tanzimat'tan Türkiye Cumhuriyet'e Tanzimattan , Yönetimi Ülke Cumhuriyet'e Ansiklopedisi, I.cilt, İletişim Yayınları, Istanbul, p. 216.

(١٣) إيالة : أستخدم هذا المصطلح في الدولة العثمانية أواخر القرن السادس عشر للميلاد بشكل رسمي للدلالة على أكبر وحدة إدارية في الدولة. أما مصطلح الولاية فاستخدم رسمياً في عام ١٨٦٤م عندما صدر قانون الولايات العثماني وتقرر بموجبه استخدام الولاية وترك مصطلح الإيالة. ينظر : فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٤٩ - ٥٠.

(١٤)Davis on, op. cit., p .١٥٧.

(١٥) السنجق : كلمة تركية تعني علم أو راية وهي وحدة إدارية تابعة للإيالة يحكمها متصرف وهي بمثابة اللواء . ينظر: ابراهيم خليل أحمد، أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و العقد الأول من القرن العشرين ، أداب الرافدين ، العدد ١٥،٧ تشرين الأول ١٩٧٦، ص ٢٢٠.

Yeniden İdaresinde Taşra Osmanlı Göre Nizamnamelerine Vilayet 1871 ve 1864 ،GENÇOĞLU [١٦]Mustafa Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Çankırı Bölümü, Tarih Fakültesi Edebiyat Yapılanma, P. 29-50..

[١٧] عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، مصر ، ١٩٦٩، ص ٦٩ .

[١٨] محمد علي باشا : وهو تركي عثماني مسلم ، ولد في عام ١٧٦٩ م بمدينة قوله، وقد تركه أبوه ابراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره ولما بلغ أشده أشتغل بالتجارة إلى عام ١٨٠١م وقد خوله الباب العالي وقتئذ أرسال حملة لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة بريطانيا . ينظر: محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٦، ص ٣٢.

[١٩] BOA, HH.37560,20.

[٢٠] محمود الثاني : وهو السلطان الثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية أستمرت مدة حكمة (٣١) عام ، ارتبط أسمه بالقضاء على الانكشارية في الواقعة الخيرية في عام ١٨٢٦م ، واستعان بالغرب لإعداد جيش جديد بحيث اعتمد على الانجليز لتدريب القوات البرية والألمان لتدريب القوات البحرية . ينظر : زياد محمد الصميدعي وجمال فلاح الكيلاني، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب ،٢٠١٣م ، ص ٩٥ .

[٢١] حلب: ولاية عربية عثمانية مركزها مدينة حلب، في شهر كانون الثاني ١٨٦٦م طبق فيها نظام الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م، يحدها من الشمال ولاية سيواس، ومن الشمال الشرقي ولاية معمورة العزيز، ومن الشرق ولاية ديار بكر ومتصرفية دير الزور، ومن الجنوب والجنوب الغربي ولاية سوريا، ومن الغرب ولاية أدنة والبحر المتوسط . ينظر : سامي ناظم حسين المنصوري ، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الادارية العربية في الوثائق العثمانية ١٨٦٤-١٩١٨ م ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٨ م ، ص ١٦١- ١٦٢.

[٢٢]علي رضا اللاظ : عُرف باسم محمد علي باشا أو علي باشا اللاظ أو اللاز وهي تسمية تطلق على سكان القسم الغربي من كرجستان في قفقاسي ، وهو والي عثماني بارز وقائد عسكري ينحدر من قبيلة اللاظ من طرابزون على البحر الاسود ، تقلد عدد من المناصب الادارية منها ولاية حلب في عام ١٨٢٩ ، ثم والي على ديار بكر في عام ١٨٣٠م فبغداد وشهرزور ، حكم بغداد من المدة ١٨٣١-١٨٤٢ م ، وتمكن من القضاء على أخر حكام المماليك داود باشا في العراق، وكان أديبا وشاعرا وعندم أنتقل للحكم في الشام توفي هناك . ينظر: رنا عبد الجبار حسين الزهيري ، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ (١٨٣١-١٨٤٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

[٢٣]علاء موسى كاظم نورس ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ٢٦٨.

[٢٤] داود باشا : من أهم الولاة الذين حكموا إيالة بغداد ، ولد في عام ١٧٧٤م ، ووصل بغداد م عام ١٧٨٠م . ودخل تحت تملك سليمان باشا الكبير، وكان من الكرج مما يقال لهم أجيق باش أي مكشوفوا الرأس أمتاز بالموهبة قرأ وكتب واتقن فن الأسلحة وفاق به أقرانه ، وعند تولي منصب الوالي قضى على نفوذ الاهلين، وعلى المماليك البارزين، وتطلع إلى الاستقلال واتخذ له اسبابه . وفي عهده اصاب الطاعون بغداد ، وتقلب في مناصب عده في الدولة منها إيالة بوستة صار واليا عليها في عام ١٨٣٣م ، وبقى فيها ثلاث سنوات. وفي عام 1838م صار والي على إيالة انقرة، وفي عام ١٨٤٠م عزل وفي عام ١٨٤٦م وجهت اليه مشيخة الحرم النبوي وبقى فيها حتى وفاته في ١٨٥٠م ودفن في بالبقيع ، وكان عالماً واديباً وشاعراً نظم في اللغات الثلاث، شجاعا، وقد أجرى إصلاحات إدارية في مختلف شؤون البلاد. وبانتهاء عهد داود باشا ينتهي حكم المماليك في العراق الذي دام حوالي (١٣٠) عام، من عهد حسن باشا الجديد ١٧٠٤م إلى عهد داود باشا ١٨٣١م . ينظر : باقر امين الورد ، بغداد خلفاؤها – ولاتها – ملوكها – رؤساؤها منذ تأسيسها عام ٧٦٢-١٩٨٤م ، بغداد ، ص ٢٣٦.

[٢٥] BOA, HH, No: 22645.

[٢٦]الجليلون : تعود اصولهم إلى ديار بكر استقلوا بحكم ولاية الموصل خلال المدة (١٧٢٦-١٨٣٤م) . ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني مدة الحكم المحلي (١٧٢٦-١٨٣٤م)، مطبعة الآداب، النجف الاشرف ، ١٩٧٥، ص ٢٥.

[٢٧]الأمارة السورانية: يعود تاريخ هذه الأمارة إلى القرن الثاني عشر الميلادي في منطقة راوندوز. بلغت أوج ازدهارها في عهد أميرها محمد ميركور كانت نهاية الأمارة عام ١٨٣٦م عندما وجه السلطان محمود الثاني حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى والي سيواس رشيد باشا. ينظر : كاميران عبد الصمد الدوسكي ، كوردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١٠-١٠٩.

[٢٨]أمارة البهدينانية : يعود تأسيسها الى القرن الثالث عشر في العمادية وبجهود من بهاء الدين بن شمس الدين بن شجاع، كانت حدود هذه الأمارة تخضع للتغيير تبعاً للظروف السياسية والعسكرية المحيطة بها. ينظر : محفوظ العباسي، أمارة بهدينان العباسية الموصل، ١٩٦٩م، ص ١٠٠.

[٢٩]الأمارة البابانية: يعود تأسيس هذه الأمارة إلى القرن السادس عشر وبجهود من الأمير بير بوداق الذي لقب به بابا والذي أشتق منه لقب بابان لازم الصراع العائلي تاريخ هذه الأمارة وكان أحد أسباب سقوطها. ينظر : عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١١٢-١٢٠.

[٣٠] BOA,BEO.25,245.

[٣١]السنجق بك: هو لفظ يجمع بين الاقليم السياسي والاداري (السنجق) وبين لقب (بيك) وهو مصطلح عثماني كان يميز به النبيل عن أبناء عامة الناس من ذوي الإدارة المدنية والحربية وبالنهاية يجتمع في هذا اللفظ (السنجق بيك) خصائص الالتزام العسكري والتمثيل الاداري للسلطة المركزية ، وكان السلاطين العثمانيين يعطون السناجق إلى المقربين من البلاط، وأصبح فيما بعد رتبة من رتب الخدمة الادارية وفي بعض الاحيان كان السنجق بك مجرد موظفا يتقاضى راتبا سنويا في الوحدات الادارية التي خلت من التنظيمات الاقطاعية ، ينظر : عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد الثماني (١٥٣٤-١٩١٨م) دراسة تاريخية وثائقية ، المكتبة الحيدرية ، ٢٠٠٥، ص ٥٢.

[٣٢]نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤.

[٣٣] عماد احمد الجواهري ، النظام الاقطاعي في الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج٤ ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ، ص ٢٤٢.

[٣٤]التزام : هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة ، بحيث يدفعها المتعهد (الملتزم) مقدما للدولة ، ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من السكان بمساعدة قوات حكومية. وقد بدئ بهذا النظام منذ القرن السابع عشر الميلادي ، وكان له تأثير سيء على المجتمع العثماني، لكن تأثيره على الحكومة كان إيجابيا، نظرا لحصولها على الأموال عن مصادر دخلها مقدما، وقد ألغي هذا النظام في ١٨ شباط ١٨٥٦م. ينظر: سهيل صابان، المصدر السابق ، ص ٣٥.

[٣٥] سالیانه : الرواتب السنوية المخصصة لبعض الولاة وأمراء السناجق وأفراد البحرية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات والضرائب التي تحصلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في العام من الإقطاع. وبعد دفع رواتب موظفي الولاية يرسل المبلغ الباقي إلى الإدارة المركزية في إسطنبول. ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٣١-٢٣٢.

[٣٦] التيمار: كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف آقجة. وهذا النظام كان موجوداً قبل العثمانيين عند سلاجقة الأناضول والسلاجقة العظام وعند المماليك في مصر وبعض الدول الآسيوية ، وكان يسمى بنظام الإقطاع . وقد انقسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة هي تيمار، وهي التي تقل وارداتها عن عشرين ألف أقجة. وزعامت، وهي تلك التي تقل وارداتها عن مئة ألف آقجة. و خاص، وهي تلك التي تتجاوز وارداتها عن المئة ألف أقجة. بدأت أراضي التيمارات في التقلص المستمر، إلى أن جاء السلطان محمود الثاني في النهاية ووضع يده عليها، وأحال القسم الباقي من أصحابها إلى التقاعد في عام (١٨٣١م). وإن يكن قد تلاشى في الواقع قبل ذلك. ينظر : صالح سعداوي صالح ، مصطلحات التاريخ العثماني ،ج١، دار الملك عبد العزيز، الرياض ، ٢٠١٦، ص ٤١٠-٤١٦.

[٣٧] أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، إسطنبول، ١٩٩٩، ص ٢٩٥ .

[٣٨] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩١ ، ص ٦٨.

[٣٩] خالد التميمي ، جعفر ابو التمن ، دار الورق ، دمشق ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠.

[٤٠] علي آل بازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، تحقيق ومراجعة عماد عبد السلام رؤوف، شركة مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٩١.

[٤١] فاضل بيات، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٤٢) نيزك سعيد عبد الكريم، الإدارة العثمانية في إيالة بغداد ١٨٣١-١٨٦٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٤٣) خليل ساحل اوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إسطنبول ، ٢٠٠٠م، ص ٥٢٠.

(٤٤) المتسلمية : وحدة إدارية يحكمها (متسلم)، وهو نائب أو ممثل والي الإيالة في المتسلمية. ويعين المتسلم من قبل الوالي، أو من قبل السلطات المسؤولة في إسطنبول. ينظر : يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والآثار وخطط بغداد ، القسم الثاني، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٥، ص ٢٠.

(٤٥) نيزك سعيد عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٤٦) سالنامة الدولة العثمانية العمومية ، 1285هـ ، دفعة ٢٣، دار الطباعة العامرة ، ص ١٩٠.

(٤٧)BOA,I.MMS.23,1005;BOA,A.MKT.NZD.422,17;BOA,A.MKT.UM.515,76;BOA,A.MKT.UM. 559,65.

(٤٨) عبد العظيم عباس نصار ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(٤٩) Ebubekir Ceylan, Ottoman Centralization and Modernization in the Province of Baghdad 1831-1872, Boğaziçi Üniversitesi, Doktora Tezi, İstanbul 2006, s.202؛

محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ - ١٨٧٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩، ص ٨٠.

(٥٠) كانت ايالة بغداد تضم أربعة عشر لواء هي: بغداد ، خراسان (بعقوبة)، الدليم ، البصرة، الموصل، العمارة ، سامراء، بدرة خانقين، رواندوز ، السليمانية ،شهرزور ، ،كربلاء، ، الديوانية ؛ ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية ١٨٦٨م ، ص ٢٣٣-٢٣٢ .

(٥١) الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ، ١٢٨٦هـ ؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية ، ١٢٨٦هـ ، دفعة ٢٣، دار الطباعة العامرة ، ص ٢٠٢-٢٠٣ .

(٥٢) شهربان : المقدادية حاليا .

(٥٣) قزلرباط : السعدية حاليا .

(٥٤) بيادوست : برادوست حاليا

(٥٥)عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٥٦) الزوراء ، العدد ١ ، ١٠ ربيع الاول ١٢٨٦هـ .

(٥٧) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، 2002 ، ص ٢١٣٢.

(٥٨)) سالنامة دولت علية عثمانية ١٢٨٦هـ ، ص ١٤٠-١٤١